Document: EB 2021/134/R.4
Date: 4(a)(i)
Agenda: 10 December 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2022، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2022 وخطته الإشارية للفترة 2023-2024

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Saheed Adegbite
مدير مكتب الميزنة الاستراتيجية
رقم الهاتف: 2957 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.adegbite@ifad.org

Christian Hackel
كبير أخصائيي الميزانية
رقم الهاتف: 2985 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.hackel@ifad.org

Indran Naidoo
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي– الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للاستعراض

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2022، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2022 وخطته الإشارية للفترة 2023-2024

1- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الميزانية النهائية المقترحة لعام 2022 أُعدت عقب عملية إعداد ميزانية داخلية واسعة، مع مراعاة التعقيبات الواردة من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بشأن الاستعراض المسبق الرفيع المستوى في سبتمبر/أيلول. وسلطت الإدارة الضوء كذلك على أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تفرض تحديات على الصندوق في عام 2021، وأن بعض الأنشطة لم تستأنف بالكامل بعد، مما أدى إلى مقترح استثنائي بترحيل يصل إلى 5 في المائة. كما ذُكر أن الصندوق يقدم ميزانية بنمو حقيقي نسبته 4.75 في المائة بعد فترة شهدت ميزانيات بنمو حقيقي صفري لثلاث سنوات متتالية، وهي خطوة ضرورية لتحقيق المزيد من النتائج والوفاء بالالتزامات في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

2- وسلطت الإدارة الضوء على أن الميزانية تركز، بوصفها الأولوية المؤسسية الرئيسية لعام 2022، على اللامركزية كأولوية قصوى، إلى جانب "تحقيق الحجم الصحيح" - بناء قدرات الموظفين بطريقة شاملة - على النحو الموصى به في دراسة الموارد البشرية لعام 2019. ومن خلال هذه الجهود، يعزز الصندوق تحقيق النتائج التحويلية ويضمن امتلاكه للقدرات المناسبة لتقديم الخدمات والمنتجات والخبرات التي تتطلبها الدول الأعضاء.

3- وقابل الزيادات الحقيقية في التكاليف، التي تُعزى بشكل خاص إلى تطبيق اللامركزية 2.0 والاحتياجات الإضافية من الموظفين، إلى حد كبير انخفاض نسبته 12.4 في المائة في تكاليف الاستشارات وانخفاض نسبته 8.9 في المائة في فئة تكاليف السفر، بعد إجراء استعراض صارم للغاية لطلبات الدوائر. وبالنسبة لعام 2022، كان سعر الصرف المستخدم في الميزانية النهائية المقترحة هو 0.835 يورو: دولار أمريكي واحد (مقارنة بسعر صرف قدره 0.885 يورو: دولار أمريكي واحد استُخدم في الاستعراض المسبق الرفيع المستوى والميزانية لعام 2021). وتُقترح ميزانية عادية صافية لعام 2022 قدرها 169.4 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة اسمية نسبتها 6.25 في المائة مقابل ميزانية عام 2021 البالغة 159.4 مليون دولار أمريكي (بما يتواءم مع الاستعراض المسبق الرفيع المستوى).

4- وأُشير إلى أن الميزانية الرأسمالية المقترحة لعام 2022 قدرها 6.5 مليون دولار أمريكي، وتغطي النفقات الرأسمالية الدورية والنفقات المتعلقة باستمرارية الأعمال والتي لها عمر اقتصادي يزيد عن عام واحد، فضلا عن الاستثمارات المتعلقة بالأولوية المؤسسية المتمثلة في اللامركزية وغيرها من المشروعات الاستثمارية الرئيسية. وعلى الرغم من أن الميزانية المقترحة مرتفعة بالمعايير التاريخية، إلا أنها أقل من الميزانية الأخيرة الموافق عليها وضمن النطاق المشار إليه في الاستعراض المسبق الرفيع المستوى.

5- وعرض مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج، مع التركيز على الأنشطة المقررة لعام 2022، والتي جرى تنقيحها بعد الاستعراض المسبق. وفي عام 2022، سيضطلع مكتب التقييم المستقل بما يلي: (1) تقييم دون إقليمي لمشروعات التمويل الريفي في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ (2) تقييم مؤسسي جديد لإدارة المعرفة؛ (3) تقييم مؤسسي للتقدم المحرز في إصلاح اللامركزية في الصندوق؛ (4) خمسة تقييمات للاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية؛ (5) تقرير

تجميعي للتقييميات المتعلقة بالاستهداف؛ (6) خمسة تقييمات لأداء المشروعات؛ (7) التحقق من صحة جميع تقارير إنجاز المشروعات؛ (8) التقرير السنوي عن وظيفة التقييم المستقل.

6- وسيُكمِل مكتب التقييم المستقل أيضا تقييما مواضيعيا عن موضوع المساواة بين الجنسين.

7- وفي عام 2022، سيزيد مكتب التقييم المستقل مشاركته في مجال تنمية قدرات التقييم، داخل الصندوق بالتعاون مع الإدارة وخارجيا من خلال التعاون مع المبادرة العالمية للتقييم من أجل بناء قدرات التقييم الوطنية في الدول الأعضاء.

8- وتصل الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل لعام 2022 إلى 5.84 مليون دولار أمريكي. وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 30 دولار أمريكي بالقيمة المطلقة عن الميزانية الموافق عليها البالغة 5.81 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ووفقا للأرقام المتاحة في سبتمبر/أيلول 2021 بشأن برنامج القروض والمنح، فإن الميزانية المقترحة لعام 2022 أقل من الحد الأقصى لميزانية مكتب التقييم المستقل الذي اعتمده المجلس التنفيذي بنسبة 0.9 في المائة من برنامج القروض والمنح المتوقع في الصندوق.

9- وخلال مداولاتها بشأن برنامج العمل والميزانية المقترحين للصندوق، رحبت اللجنة بالتحسينات العالية الجودة والتفاصيل الإضافية الواردة في وثيقة ميزانية عام 2022 بعد الاستعراض المسبق وأحاطت علما بمقترح هذا العام الداعي إلى ترحيل أعلى من النسبة القصوى المتوقعة البالغة 3 في المائة، وشددت على ضرورة العودة إلى ن 3 في المائة إذا وافق المجلس التنفيذي على المقترح.

10- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الزيادة الكبيرة في الميزانية المقترحة مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى في الوقت الذي يعمل فيه العديد من الدول الأعضاء بافتراض تخفيضات في ميزانياتها الذاتية. واستفسرت عن مكاسب الكفاءة من خلال التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأشارت إلى أن الصندوق يقترح إجراء تعديل للتضخم ليس شائعا في ميزانيات الأقران.

11- وأشارت اللجنة أيضا إلى أن تنفيذ اللامركزية 2.0 يسير ببطء على ما يبدو، وأعربت عن توقعها بأن العملية ستمضي قدما تدريجيا. ومع ذلك، فقد لوحظ أن التكاليف المتوقعة، التي تركز معظمها في عام 2022، كانت كبيرة وستؤثر على طلبات الميزانية في المستقبل وكذلك على حجم وطبيعة المنظمة. وفي هذا الصدد، لوحظ كذلك أن الإحاطة علما بالتكاليف التي تُكبدت في الماضي وإعداد وثيقة استراتيجية بشأن اللامركزية 2.0 يمكن مناقشتها مع المجلس من شأنهما أن يسمحا بإجراء تقييم أفضل للتكاليف مستقبلا. وفيما يتعلق بالتوظيف، لوحظت بالفعل زيادات كبيرة إلى حد ما في عدد الموظفين منذ عام 2019. والسؤال الان هو أين ستكون القوى العاملة في الصندوق في نهاية عام 2024، مع مراعاة نطاق الصندوق والنتائج التي يمكن توقعها على أرض الواقع.

12- وأشارت اللجنة إلى أن خيارا واحدا قد قدّم وأن دعوة بعض الدول الأعضاء إلى تخفيض الميزانية لم يجر تناولها بعد في الوثيقة وشجعت الصندوق على الاضطلاع في عملية ترتيب الأولويات لتحديد المجالات التي يمكن أن يقلل فيها أنشطته والمجالات التي يمكن أن يزيد فيها أنشطته. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على أن التركيز على المجالات الهامة للتخفيف من آثار تغير المناخ وإدارة البرامج لم يرد بوضوح في الوثيقة، واستفسرت اللجنة عن الزيادات المسجلة في ميزانية دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، وعن مدى اتساق الزيادة في الميزانية، نظرا إلى أن برنامج القروض والمنح يبدو أنه يتبع مسارا أكثر تسطحا خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. واستفسرت أيضا عن الكيفية التي ستتعامل بها الإدارة مع المجالات التي جرى تسليط الضوء عليها في عمليات المراجعة والتي لا تزال تشكل تحديا (مثل التوريد).

13- وأخيرا، أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى رؤية نتائج ومكاسب في الكفاءة من مختلف الإصلاحات التي نُفذت بالفعل وتلك التي لا تزال جارية.

14- وأكدت الإدارة للجنة أن مستوى 5 في المائة، في سياق الترحيل المقترح، كان استثنائيا وأن الصندوق يتوقع أن يعود إلى النسبة المرحلة العادية البالغة 3 في المائة في عام 2023. وجرى التأكيد أيضا على أن الصندوق سيستخدم النسبة المرحلة لأنشطة تُنفذ لمرة واحدة فقط وليس للأعمال اليومية، وأن ذلك يوفر المرونة التي تمس الحاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، شددت الإدارة على أن المؤسسات المالية الدولية الأخرى ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، وكذلك الإدارات الوطنية، تستخدم أدوات مماثلة.

15- وأوضحت الإدارة كذلك أنه نظرا إلى أن العمليات تقع في صميم مهمة الصندوق، فإن هناك تركيزا قويا على التمويل الكافي للدوائر الموجهة نحو البرامج مثل دائرة إدارة البرامج ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، ومن ثم توجد حاجة إلى التركيز على استيعاب جميع التكاليف المتعلقة بتقييمات الأثر والتخفيف من آثار تغير المناخ، فضلا عن الاستثمارات في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

16- وفيما يتعلق بنمو الميزانية، أكدت الإدارة أن الصندوق لا يمكنه الوفاء بالتزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على نحو مستدام ومضاعفة أثره بحلول عام 2030 إذا واصل العمل بميزانيات ذات نمو حقيقي صفري. ويمر الصندوق بتحول كبير كمؤسسة لتمويل التنمية وكان من الواضح دائما أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لتحقيق هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، شددت الإدارة على أن اللامركزية والتخطيط الدينامي للقوى العاملة هما المحركان الرئيسيان للتكلفة في الميزانية المقترحة لعام 2022.

17- وفيما يتعلق بمبادرة اللامركزية 2.0، أوضحت الإدارة أن التقدم المحرز كان جزئيا حتى الآن، وأنه كان لا بد من تأجيل بعض القرارات نتيجة للمفاوضات المطولة مع الحكومات المضيفة المحتملة لاستضافة المكاتب الإقليمية للصندوق في مبان بدون إيجار متى كان ذلك ممكنا. ولوحظ أيضا أن الإدارة ستقدم وثيقة منفصلة بشأن هذا الموضوع في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

18- وأوضحت الإدارة أن الكفاءات المستمدة من الإصلاحات المؤسسية واضحة بالفعل في الإجراءات والنظم والأدوات الإدارية. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد كبير من الإصلاحات جاريا، وسيستغرق بعضها وقتا لتنضج وتحقق الفوائد. وتتناول مبادرة تعزيز الكفاءة وإدارة الموارد (التخصيص الذكي للميزانية) هذه النقطة وقد أُدرجت كبند منفصل في جدول أعمال الاجتماع الحالي للجنة.

19- وكما في حالة اللامركزية 2.0، أشارت الإدارة إلى أن وثيقة تعزيز الكفاءة وإدارة الموارد (التخصيص الذكي للميزانية)، بالإضافة إلى وثيقة خطة شؤون الموظفين والعمليات والتكنولوجيا ستُقدمان إلى المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول لتقديم مزيد من التحديثات عن كلتا المبادرتين.

20- وعقب المناقشات، اعتُبر أنه جرى استعراض برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2022، إلى جانب برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2022 وخطته الإشارية للفترة 2023-2024. واتُفق على تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول.